

محضر الجلسة رقم 004

التاريخ: الإثنين 04 ربيع الأول 1443هـ (11 أكتوبر 2021م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛ السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة واحدة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية مساء.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لتقديم البرنامج الحكومي من قبل السيد رئيس الحكومة.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، نعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان تخصص لتقديم البرنامج الحكومي.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة، فليفضل مشكوراً.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

لازال المغرب يواجه اليوم أزمة غير مسبوقة، شأنه شأن كل بلدان العالم. وقد شكلت هذه الأزمة التي يواجهها المغاربة بشكل جماعي، لحظة وعي حقيقية أبانت فيها بلادنا، تحت الريادة الملكية السامية، عن قدرتها على الصمود والتكيف؛ إذ أعلن جلالة الملك التعبئة العامة للحد من آثار الأزمة وجعل صحة المغاربة فوق كل اعتبار، فتجندت كل السلطات العمومية وانخرطت المواطنين والمواطنون في إجراءات منفردة لمحاصرة الوباء وتحقيق المناعة.

وإن كان صحيحاً أن الوباء المرتبط بفيروس "كوفيد-19" لم يكن وراء كل الإشكاليات، إلا أن انتقاله السريع كشف بجلاء عن النواقص الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا.

وكشفت الأزمة عن ضخامة الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف شبكات الأمن الاجتماعي.

وإدراكاً منها لحجم التحديات، تقدم الحكومة أمام أنظار مجلسكم الموقر، مشروعاً موحداً للتحويل الاجتماعي والاقتصادي؛ مشروعاً مستمداً أساساً من الثوابت الدستورية، يركز على قيم التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص، والفعالية، والشفافية.

ويقدم هذا البرنامج الحكومي إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة ولاستشراف المستقبل بعزيمة وثبات، من خلال حزمة إجراءات تبتغي تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والإجابة الصريحة على أولويات المواطنين والمواطنات.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح بلادنا في رخ رهان هذا التمرين الديمقراطي يدعو لنبدأ مساراً جديداً تقع على عاتقنا جميعاً، حكومة ونواباً ومستشارين ومنتخبين، مسؤولية النجاح في تحقيق أهدافه.

وإن التشكيلة الجديدة، سواء على مستوى الوزراء أو أعضاء البرلمان بغرفتيه أو باقي المنتخبين، تعكس إلى حد كبير نجاحنا المشترك في تجديد النخب السياسية، وهو مؤشر إيجابي ستظهر نتائجه لا محالة على أرض الواقع.

وأغتني هذه الفرصة لأتوجه إلى حضراتكم بخالص التهاني على الثقة التي حظيت بها من لدن الناخبات والناخبين، وعلى المسؤولية التي قلدم إياها الشعب المغربي لتمثيله في هذه المؤسسة المحترمة.

كما أقدم بالتهنئة للأحزاب السياسية، أغلبية ومعارضة، وأتوجه إليها بخالص التقدير على انخراطها في هذه المرحلة الجديدة، آملاً أن نرتقي معاً بالعمل السياسي، بمعنائه الإيجابي المؤثر، لتقدم البديل الذي يتوق له المواطنين والمواطنات ونرفع معاً التحديات، تنفيذاً للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله والمبنية بالأساس على التفاعل السريع والناجع مع تطلعات المواطنين والمواطنات.

وأود هنا أن أتوجه إليكم جميعاً اليوم، للتأكيد على ضرورة تضافر جهودنا جميعاً، لأن نجاحنا كحكومة مرتبط كذلك بنجاحكم في أداء مهامكم التشريعية.

ونحن اليوم في أمس الحاجة إلى تسريع الزمن التشريعي، وندرك جميعاً حجم انتظارات المواطنين، وحجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعاً، وحجم الإنجاز الذي ينتظر منا تحقيقه.

وإذا ما دبرنا معاً الزمن التشريعي والديمقراطي، وفق مقاربة تشاركية بناءة، سننجح إن شاء الله في إحداث التغيير الذي ينتظره المواطنون والمواطنون.

كما أود اغتنام هذه الفرصة لأتوجه خاصة لفرق الأغلبية من منطلق

الديمقراطي، واستحضارا منها لقدسية السيادة الكاملة لبلادنا، ووعيا منها بإكراهات التحديات الخارجية، وانطلاقا من التراكبات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا تحت القيادة الدبلوماسية السديدة لصاحب الجلالة، المتجسدة في جدية ونجاعة مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية والاعتراف الأمريكي بسيادة بلادنا على جميع ترابها، وفي ظل ارتفاع وثيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الصحراوية، وترسيخ الصورة المشرقة لبلادنا داخل القارة الإفريقية وباقي المنتقيات الأمية، ستبقى الحكومة ملتفة وراء جلاله الملك الضامن لحوزة البلاد، وستسير على النهج الملكي القويم للطى النهائي ملف الصحراء المغربية، وذلك بالاعتراف الذي لا لبس فيه، بالسيادة الوطنية وإقرار الحل السياسي الذي قدمه المغرب والذي لقي تجاوبا واسعا لدى المجتمع الدولي.

وأريد في هذا المقام أن أقدم أمام مجلسي البرلمان الموقرين، باسم الحكومة بتحية تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، على العناية المولوية السامية الذي يوليها للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي، وأشيد بالروح العالية للتفاني والتضحية التي ما فتى رجال ونساء هذه المؤسسات يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم النبيلة، وستعمل الحكومة جاهدة على حسن تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وذلك بتسخير كافة الامكانيات والوسائل الكفيلة بتمكين القوات المسلحة الملكية بالاضطلاع بالمهام المنوطة بها للدفاع عن حوزة الوطن ووحدة ثوابته وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين وكذلك بالمهام التي تشارك فيها في إطار عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

كما ستعمل الحكومة الاستثمار الأفضل للإجماع الوطني حول الوحدة الترابية، وعلى الإشارات القوية الصادرة عن نسبة التصويت الكبيرة في الأقاليم الجنوبية في الاستحقاقات الأخيرة، وعلى الحضور القوي للمملكة المغربية داخل مختلف المحافل والتكتلات، والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية.

كما تلتزم الحكومة بالتجند وراء جلاله الملك نصره الله للتصدي للتحديات الخارجية والدفاع عن المصالح العليا للوطن، ودعم الدبلوماسية البرلمانية، وتعزيز قدرات الدبلوماسية الموازية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، نصره لقضيتنا الترابية، وتقوية للدور الذي تضطلع به بلادنا على الصعيد القاري والدولي.

وسنعمل داخل الحكومة على مواصلة دعم مسار التنمية بأقاليمنا الجنوبية، والوفاء بكل الالتزامات المعلنة سابقا، وتسريع تنفيذ مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة، في إطار وحدتنا الترابية المسندة باختيارنا للجهوية المتقدمة.

هذا الورش الأخير الذي ستعمل الحكومة على الإسراع باستكمال إرسائه.

المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا في توفير الظروف المثل لضان تكامل وانسجام مختلف مكوناتها ولجعل الخيط الناظم لعمل الأغلبية واضحا في ظرفية تقتضي تخليق الحياة العامة لاسترجاع ثقة المواطنين في العمل السياسي، وتحصين مكتسبات دولة الحق والقانون، وتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تكافؤ الفرص لكل المواطنين والمواطنات.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

لقد قطع المغرب أشواطا هامة في ورش تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية، ويتمتع اليوم بلادنا بمشروعية سياسية وتاريخية وثقافية، مستمدة من الملكية المغربية ذات التاريخ العريق والوطنية الدائمة، والنفس الإصلاحية العميق، والمبادرات الجريئة.

فبلادنا المستقرة، الآمنة، بفضل الله والإرادة الحقوقية والإصلاحية الراسخة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وانخراط كل القوى الحية، تحصد اليوم ما زرعه خلال العقد الأخيرين، من المبادرات السياسية الوازنة، والإجراءات الحقوقية الجريئة، كدستور 2011، وشجاعة إحداث "هيئة الإنصاف والمصالحة"، وجرأة التغييرات الجوهرية في مدونة الأسرة، وإقرار المفهوم الجديد للسلطة، وطرح ورش الجهوية المتقدمة، وفتح ورش إصلاح العدالة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وغير ذلك من الأوراش الإستراتيجية الكبرى التي سنعمل داخل الحكومة على استثمارها، وتكريس أثرها الإيجابي على حياة المواطنين والمواطنات، لتعزيز بناء دولة الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية والمجالية، القادرة على لعب دور تنموي استراتيجي، في خضم التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بها.

وتعتبر الحكومة بأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات هي قضايا أفقية رئيسية ومشاركة بين عدد من القطاعات، يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتقاء ناجعة، كما أن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تهيئة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف تطويرها وتحديث محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعالية حقوق الإنسان بكل أجيالها، تعزيزا لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا.

كما أن ورش إصلاح منظومة العدالة وما تحقق فيه من مكتسبات قد جعل بلادنا نموذجا في هذا المجال، خاصة وأن الإصلاح القضائي لم يقتصر على جوانب تقنية فقط وإنما له بعد استراتيجي يروم بناء دولة القانون، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الفساد وجعل المواطنات المواطنين كلهم سواسية أمام القانون والقضاء.

وتشبتا منها بثوابت الأمة الجامعة، والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية والاختيار

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي تشاركي جديد، يروم وضع خطة للانتقال إلى مغرب مزدهر، مغرب الكفاءات، مغرب الإدماج والتضامن، ومغرب الاستدامة والجرأة.

خطة يؤطرها ميثاق وطني، ويجعلها لحظة توافقية لانخراط جميع الفاعلين في مجال التنمية حول طموح جديد للبلاد، ومرجعية مشتركة تقود وتوجه عمل جميع القوى الحية بكل مشاربها.

وإننا نتعهد بإيلاء الأهمية اللازمة للميثاق الوطني حتى يكون وثيقة موجهة لعملنا باعتباره التزاما وطنيا أمام جلالة الملك، وأمام المغاربة كافة.

ونلتزم داخل الحكومة بإنجاز الأوراش الإستراتيجية الكبرى وأجراء النموذج التنموي الجديد بكفاءة عالية، وسنعمل على مأسسة آليات تتبع وتقييم أداء السياسات العمومية والإصلاحات، كما يوصي بذلك النموذج التنموي، فضلا عن التتبع الدقيق لتقدم الأوراش ودعم تنفيذها وتجاوز العراقيل المحتملة.

حضرات السيدات والسادة،

إن البرنامج الحكومي الذي أشرف اليوم بعرضه أمام مجلسكم الموقر، طبقا لأحكام الفصل 88 من دستور المملكة، يستمد روحه وفلسفته من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضامين النموذج التنموي الجديد للمملكة، وينهل من الإجراءات التي التزمت بتنفيذها الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية، والتي استأثرت باهتمام المواطنين والمواطنات وصوتوا لمضامينها بأغلبية.

وهو مشروع نابع من ثوابت المملكة وراثتها التاريخي وحيوية ثقافتها وتعدد هويتها وتنوع إمكانياتها، مستشرف لآفاق التنمية المندمجة والمستدامة. وقد تم وضع هذا البرنامج وفق مقاربة تشاركية للإجابة على انتظارات اجتماعية ملحة ولتجاوز آثار الجائحة وتحقيق إقلاع اقتصادي يعزز مكانة المغرب قاريا ودوليا، بعد أن تمكنا من تقوية تجربتنا الديمقراطية بتنظيم مختلف الاستحقاقات الانتخابية بنجاح كبير، أكده المتبعون وطنيا ودوليا، وميزه إقبال استثنائي للمواطنين والمواطنات على صناديق الاقتراع، مؤكدين بذلك رغبتهم في إحداث التغيير من داخل المؤسسات وفي مواصلة مسار البناء الديمقراطي الذي تسير فيه بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله وأيده.

ولمواجهة التحديات الراهنة والخروج من الأزمة الحالية بنجاح، يقوم البرنامج الحكومي الذي نعرضه على أنظاركم اليوم، على خمسة مبادئ موجهة:

1. تخصيص الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته؛

2. مأسسة العدالة الاجتماعية؛

3. وضع الرأس المال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي لبلادنا؛

4. جعل كرامة المواطن أساس السياسات العمومية؛

وفي هذا السياق، ستعمل الحكومة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي وكبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والمركزة في الفضاء على التفاوتات المجالية، فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

كما ستعمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة، من خلال إبرام برامج تعاقدية بين الدولة والجهات، وفق مقاربة تركز على النتائج، وعلى نهج يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد نهج جلالة الملك نصره الله سياسة افتتاح وتعاون وصدقة مع مجموعة من الدول والمؤسسات الدولية والشركاء الدوليين الاستراتيجيين، مما عزز مكانة المغرب داخل المنتظم الدولي وجعل مواقف المملكة المغربية قوية في مختلف المحافل، ومكّنها من الدفاع عن قضاياها العادلة بكل فخر واعتزاز. وإن دعم السياسة الخارجية لبلادنا عامة، وفي مجال التعاون جنوب-جنوب خاصة والذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، هو مركز ستعمل هذه الحكومة على ترسيخه.

فالمغرب، بقيادة جلالة الملك بعد عودته إلى أحضان أسرته في الاتحاد الإفريقي، وإصراره الدائم والمبدئي على التمسك بجذوره الإفريقية، يسعى بكل صدق ومصادقية، إلى تطوير شراكات قوية مع عمقه الإفريقي وفق مبادئ تنبني على توجهات التنمية المشتركة.

ومن جهة أخرى، تستحضر الحكومة التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالناية بمغاربة العالم باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع المغربي، ويساهمون في تنمية بلادهم من زوايا مختلفة.

وتعترم الحكومة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع للنهوض بأوضاعهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، سواء فيما يتعلق بالجانب الثقافي والتربوي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالمواكبة القانونية لتبسيط المساطر ودراسة ومعالجة الشكايات، وكذلك على مستوى تعبئة وتشجيع استثمارات الكفاءات ودعم الدينامية المقاوالتية وجمعيات مغاربة العالم.

وستعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الصورة المشرفة للمملكة، خاصة لدى المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الساهرة على احترام الحريات وحقوق الإنسان والحكمة الجيدة والديمقراطية التشاركية والشفافية ومحاربة الفساد، وتحسين ترتيب المملكة في مختلف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية.

السادة الرؤساء،

5. توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والادخارية.

وانطلاقاً من مخرجات تقرير النموذج التنوحي الجديد، وبناء على مقترحات الأحزاب السياسية المكونة للإئتلاف الحكومي، يركز البرنامج الحكومي على ثلاثة دials محاور استراتيجية:

1. تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية؛
2. تحفيز الاقتصاد لفائدة التشغيل؛
3. تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي.

في ذات الآن، لا يعني التركيز على هذه الأولويات إغفال باقي القطاعات وإنما هو من باب التجاوب الفوري لما عبر عنه المغاربة من انتظارات ملحة، في حين أن القطاعات كلها ستحظى ببالغ الاهتمام، سواء فيما يتعلق باستكمال الاستراتيجيات والمخططات التي سبق إطلاقها وأثبتت نجاعتها، أو فيما يتعلق بالمجالات التي تستدعي المزيد من المواكبة والإصلاح، أو حتى وضع استراتيجيات بديلة أو مكملة، كقطاعات التجهيز والماء والمعادن والطاقة والبيئة والإسكان وإعداد التراب الوطني وخدمات النقل والاتصال، والخدمات المالية وغيرها من المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية.

حضرات السيدات والسادة،

خلال الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية، اختار غالبية الناخبين دعم الأحزاب السياسية التي قدمت برامج طموحة وواقعية، والتي تضم إجراءات محددة، وأظهرت الإرادة الشعبية، من خلال نسب المشاركة ومخرجات صناديق الاقتراع، أن إعادة الثقة في العمل السياسي يمر لا محالة عبر تقديم خيارات وبرامج اجتماعية ذات مصداقية تتناول الأولويات الحقيقية للمواطنين.

وسيرا على نفس المنهجية، حددت الحكومة عشر (10) التزامات كبرى تفعيلاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتيسيراً لتتبع وتقييم الحصيلة الحكومية، يمثل أبرزها:

1. إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس دials السنوات المقبلة؛
 2. رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% اليوم؛
 3. تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة؛
 4. حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لانبثاق طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي؛
 5. تعبئة المنظومة التربوية - بكل مكوناتها - بهدف تصنيف المغرب ضمن أحسن 60 دولة عالمياً (عوض المراتب المتأخرة في جل المؤشرات)؛
 6. تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص، بميزانية تصل لمليار ديال درهم بحلول سنة 2025.
- هذا، وستعمل الحكومة على التحسين التدريجي للتوازنات الماكرو-

الاقتصادية للملكة خلال مدة ولايتها.

السيدات والسادة،

إن الحكومة التي أئتشر بقيادتها، والمعترزة بثقة ودعم جلالة الملك السامية والتوجيهات المولوية النيرة، تعي جيداً أن مهمتها الأولى تتجلى في تعزيز دعائم الدولة الاجتماعية وتمتين الرأسمال البشري المغربي، وتطمح إلى السير بعزم وثبات لحفظ كرامته، وتعزيز حقوقه وتوفير ظروف رفاهيته.

وإن أبرز المشاريع التي ستنصب الحكومة على تنفيذها في هذا الإطار، تتمثل في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقاً للرؤية الملكية السامية.

في شهر يوليوز 2020، أعطى جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش انطلاقة مشروع اجتماعي ضخم، يعد ثورة اجتماعية، ويتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة؛ وتلا ذلك خطابان ساميان، في شهري غشت وأكتوبر من السنة نفسها، أكدوا على أولوية هذا الطموح الملكي.

كما أعطى جلالة الملك تعليماته إلى الحكومة للعمل على تنفيذ تدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية بين 2021 و 2026، وتطبيقاً للتوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك الواردة في خطاب جلالة الملك يوم الجمعة الماضي بمناسبة افتتاح أشغال هذه الولاية التشريعية، تنخرط الحكومة في مواصلة ورش الحماية الاجتماعية وتعميقه باعتباره ورشاً يحظى برعاية جلالة الملك؛ وتقوم السياسة الاجتماعية للحكومة على أربعة (4) ركائز من شأنها ضمان تكافؤ فرص حقيقي لجميع المواطنين والمواطنات وتمتين الرأسمال البشري لبلادنا.

ويشكل تعميم الحماية الاجتماعية الركيزة الأولى لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، فيما تتعلق الركيزة الثانية بإحداث نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية يستهدف الأسر الأكثر هشاشة.

وللحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، تقدم الحكومة على وجه الخصوص وفي إطار المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية دخلاً قاراً كحد أدنى لحفظ كرامة كبار السن وتعويضات للأسر المعوزة، كما تلتزم بسن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، مع دعم الجمعيات العاملة بالفعل على إدماجهم.

ومن أجل توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية عبر تحويلات مالية مباشرة بدلاً من المساعدات المتفرقة، ستسرع الحكومة بإخراج "السجل الاجتماعي الموحد" لتحقيق استهداف فعال وأقل كلفة للمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى المستفيدين؛ وسيتمكن هذا الأجراء من ترشيد برامج المساعدة الاجتماعية الحالية من خلال تيسير التعرف على المحتاجين إليها.

وستستكمل هذه التدابير الاجتماعية باستثمارات مهمة في القطاعات الإستراتيجية للصحة والتعليم؛ إذ يتطلب تعميم الحماية الاجتماعية تأهيلاً حقيقياً للنظام الصحي الوطني الذي يعتبر الركيزة الثالثة للدولة الاجتماعية للاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات في قطاع الصحة.

وتعزيزا لكفاءات الأساتذة، ستشتغل الحكومة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لهيئة التعليم، وتتجلى أهم ركائز هذه الخطة في خلق تكوين انتقائي ومتجدد للأساتذة، من خلال إحداث "كلية التربية لتكوين الأساتذة" يكون الولوج إليها على أساس انتقائي، بالموازاة مع تعزيز القدرات التكوينية للبيئات الحالية، خاصة منها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتعزيز جودة التكوين المستمر للأساتذة.

كما أن إعادة الاعتبار لمهنة التدريس تقتضي تحسين دخل الأستاذ في بداية المسار، ومواكبة الأخير، وتقنيا منتظما للكفاءات.

وفي إطار الحوار الاجتماعي الوطني، تلتزم الحكومة خلال السنة الأولى من ولايتها، بفتح حوار اجتماعي، خاصة مع المركزيات النقابية للتعليم الأكثر تمثيلية من أجل التوافق حول الإجراءات والتدابير الرامية للرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور عند بداية المسار، لحملة شهادة التأهيل التربوي من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

هذا وستجعل الحكومة من الاستثمار في الرأسمال البشري أولوية لتمكين القطاعين العام والخاص من الولوج إلى كفاءات كئلاء مع احتياجاتهم، حيث سيمكن تجويد التكوين الجامعي من تزويدها بموارد بشرية مؤهلة، قادرة على تلبية متطلبات اقتصاد متنوع وموجه نحو الابتكار.

وتعزيزاً لجاذبية مؤسسات التعليم العالي في بلادنا، ستدشن الحكومة خطة استثمارية تهدف إلى افتتاح أكبر للجامعة على محيطها وتجديد البنيات التحتية الجامعية وخلق ثقافة مركبات جامعية حقيقية.

ومن أجل افتتاح أكبر على عالم المقاولات، ستعمل الحكومة على تحفيز الاختيار الإرادي لميادين البحث العلمي قصد توجيهه نحو أولويات الاقتصاد الوطني، وستحرص كذلك على تطوير المسالك بين عالم المقاولات والتعليم عبر التكوين المهني والتكوين المستمر، قصد تيسير إدماج الشباب في سوق الشغل وتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات.

وفي المجال الثقافي، ستعطي الحكومة الأولوية لإدماج تراثنا الثقافي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات، وتحقيق تنمية واسعة للإنتاج الثقافي واستثمار التعددية الثقافية في مختلف تعابيرها وتوفير شروط تنمية تتيح لبلادنا الانخراط في عالم المعرفة والتواصل.

هذا، وستعمل الحكومة على العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل، والتمكين الثقافي لهذه الفئة.

وسنعمل على إشراك الجماعات الترابية والشركاء الاقتصاديين من أجل تعزيز وتنويع عرض الخدمات مع مرور الوقت.

أما في المجال الرياضي، واعتبارا للأدوار المتنامية للرياضة، فإن الحكومة عازمة على إعطاء الأولوية للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الترابي، ومنح التربية البدنية والرياضية مكانة بارزة في البرامج الدراسية، وبث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية على الصعيد الترابي،

وقد أكد جلالة الملك في خطابه السامي الأخير على أن التحدي الرئيسي هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقاً لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص؛ وهو الرهان الذي تدركه الحكومة جيداً وستعمل بكل جد وتقان على تحقيقه، لأن تعميم الحماية الاجتماعية سيولد زيادة في الطلب على الرعاية الصحية، تولى الحكومة أهمية خاصة لرفع العديد من التحديات في المجال الصحي، ابتداء بتأهيل المستشفى العمومي.

ولهذه الغاية، تلتزم الحكومة بتعزيز خدمة الصحة العمومية، من خلال تنفيذ خطة طموحة تروم تلبية الحاجة الماسة على المدى القريب، مع توفير الوسائل الكفيلة بتطوير العرض الصحي على المدى البعيد.

ولتمويل الخطة الشاملة لإصلاح قطاع الصحة، تلتزم الحكومة بتعزيز ميزانية قطاع الصحة خلال الولاية الحكومية.

وتشمل العناصر الأساسية لإصلاح منظومة الصحة رفع عدد العاملين في الرعاية الصحية ومراجعة وضعيتهم وفقاً لكفاءاتهم وتضحياتهم من أجل تغطية أفضل للتراب الوطني وتلبية حاجيات المرضى على وجه أمثل، وتعميم طب الأسرة على نحو تدريجي، وتعزيز المراكز الصحية الأولية، وإحداث شبكات مستشفيات جهوية.

فضلاً عن ذلك، فإن إحداث بطاقة صحية ذكية للحد من الإنفاق المباشر للمرضى على الخدمات الصحية، ومراجعة السياسة الدوائية، ومنح تحفيزات المهني قطاع الصحة للحد من ظاهرة سوء التوزيع الجغالي المهني للصحة، وتعزيز السياسة الوقائية، كلها إجراءات من شأنها إعادة ثقة المواطن في المستشفى العمومي.

(ما فيها باس نديرو un clin d'oeil للصيادة، نسلمو عليهم).

وتتجلى الركيزة الرابعة للدولة الاجتماعية في إصلاح المدرسة العمومية والرقى بها ورد الاعتبار لها لتكون ذات جاذبية ومشتلا لكفاءات المستقبل.

ويقوم إنجاح تحدي مدرسة ذات جودة على الاهتمام المتجدد بفاعلي المدرسة العمومية وتعزيز الطموح التربوي للتقدم نحو تكافؤ فرص حقيقي. ويعد إتقان الأطفال المغاربة لمكتسبات المرحلتين الابتدائية والثانوية شرطاً لازماً كي تتمكن الجامعات من لعب دورها المتمثل في نقل المعرفة وتعميقها.

ويتطلب التقدم نحو تكافؤ الفرص دعم سياسة طموحة للطفولة المبكرة وتمكين الأطفال من المعارف الضرورية وتربية الناشئة على التشبث بالقيم الثقافية المغربية بكل مقوماتها الإسلامية والتراثية والفكرية والمعرفية والاجتماعية والفنية، مع الحرص على مواكبة الجيل الصاعد من أجل تشبعه على قيم الانفتاح والتسامح بين الأديان والاهتمام بالإرث الثقافي بمختلف مكوناته.

ولهذه الغاية، تعتبر الحكومة رد الاعتبار لمهنة التدريس مدخلاً رئيسياً لإصلاح المنظومة التعليمية والتربوية، من خلال تحسين جودة تكوين الأساتذة والارتقاء بظروف اشتغالهم.

من خلال تحفيز الجمعيات الرياضية، وتشجيعها على ممارسة أنشطتها داخل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين المهني.

كما سيتم العمل، بشراكة مع مختلف المتدخلين على تقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية، جهويا ودوليا، والحث على تنسيق وتكاتف الجهود من أجل تحسين إنجازات الرياضيين المغاربة على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

شكلت الجائحة صدمة خارجية قوية للاقتصاد الوطني، فاختلف الواقع اليومي للمغاربة وانهارت أنشطة العديد من المقاولات، ولم تتردد الدولة في القيام بدورها والتدخل للحد من تشظي نسج الإنتاج الوطني.

ومكن الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كوفيد-19" والذي أحدث بتوجيهات ملكية، من تمويل التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية والتخفيف بشكل كبير من آثار الأزمة الصحية على المقاولات والأسر.

في المقابل، فإن كان صحيحا أن هاته التدابير سمحت بالحد من آثار الصدمة، فإن الضحايا الاقتصاديين للأزمة كثيرون، خاصة في صفوف الشباب والنساء، الذين يعانون أصلا إقصاء حادا من الاقتصاد المهيكل، وبشكل أعم، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال المغاربة.

وتواجه الحكومة هذه الحالة الطارئة بتنفيذ سياسة وطنية للتحويل الاقتصادي تحكمها ثلاث مبادئ:

1. جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛
2. العمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتجات والخدمات الإستراتيجية؛
3. التعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللا مشروعة.

وغادي تشمل هذه السياسة خمس ديال محاور رئيسية:

1. خصنا واحد إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛
2. وضع برنامج وطنيا و جهويا من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛
3. تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛
4. تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمحالي؛
5. وأخيرا، سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

ولتنفيذ المحاور الخمسة الرئيسية للتحويل الهيكلي لاقتصادنا، تعتمد الحكومة إجراءات محددة، تهم:

- وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصين من سوق الشغل؛
- المصاحبة السريعة للمقاولات المهددة بالإفلاس، من خلال المواكبة والتوجيه؛
- تحفيز المبادرة الخاصة، من خلال تذليل العقبات التنظيمية والإدارية؛
- خلق رجة تنافسية، من خلال مواكبة وتطوير المقولة التنافسية المبتكرة؛
- الدفاع عن علامة "صنع في المغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني.

وتفاعلا مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح هذه الولاية التشريعية، ستعمل الحكومة أيضا على تنفيذ إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية، ومواكبة مسار الإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

لتقديم إجابات فورية للذين يظنون دون مؤهلات وعانوا من تأثير الأزمة، تقدم الحكومة ابتداء من 2022 ولمدة سنتين، برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى في إطار عقود مؤقتة على مستوى الجماعات الترابية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون اشتراط مؤهلات، وسيتمكن هذا البرنامج من خلق ما لا يقل عن 250.000 فرصة شغل مباشرة في غضون سنتين.

كما تقدم الحكومة، ابتداء من سنة 2022، برنامجا لدعم المبادرات الفردية، ويتخذ شكل مواكبة وتوجيه وتكوينات من أجل هيكلة المشروع في كل أطواره منذ تصور الفكرة إلى تحقيقها، وبمنح قروض شرف تستهدف أنماطا من المشاريع لا تدخل في نطاق التمويلات الحالية الممنوحة للمقاولات الصغيرة والناشئة، وتحرص الحكومة كذلك على إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته.

وتلتزم الحكومة بتنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال "صندوق محمد السادس للاستثمار"، باعتباره رافعة لتنويع وتجويد و تثمين الإنتاج الوطني، ويساهم هذا الصندوق في تمويل السياسات القطاعية الطموحة وكذلك ركائز التحويل الاقتصادي، مثل تطوير الصناعة الخالية من الكربون، وتسريع التحويل الرقمي وإنعاش القطاع السياحي، كما يواكب "صندوق محمد السادس للاستثمار"، كاستثمار مالي في رأس المال المقاولات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

ومواكبة لهذه الإجراءات الأفقية، ستعمل الحكومة على تعزيز وتحديث القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بالفلاحة، ستعمل الحكومة على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، من خلال مواصلة تفعيل استراتيجية "الجيل الأخضر" من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة ومواكبة جبل جديد من المقاولين الفلاحين الشباب بفضل تعبئة مليون هكتار من أراضي المجموع قصد إنجاز

مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي.

وستحرص الحكومة على التفاعل الآني مع التوجيهات الملكية إلى إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، ولاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وفيما يتعلق بالصناعة، ستعمل الحكومة خطة تروم تطوير صناعة مولدة لمناصب شغل، منزوعة الكربون وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا.

وفيما يتعلق بالسياحة والصناعة التقليدية، ستعمل الحكومة على تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين واثمين المنتج المغربي والارتقاء بالتكوين، وذلك بتنسيق مع فاعلي هذين القطاعين اللذين تضررا كثيرا بفعل الأزمة الصحية.

كما ستعمل الحكومة على تحفيز قطاعات خدمية أخرى، ومنها قطاع السكن قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير سكن لائق للمواطنين والمواطنات.

وستبذل الحكومة مجهودات إضافية لتعزيز التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات الوطنية كرافعة للنمو والتنمية وجعل الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية تنافسية في هذا المجال، خاصة من خلال استهداف أسواق وشركاء متنوعين حفاظا على استدامة هذا القطاع.

وفيما يخص الاستثمار العمومي، تمثل خطط الاستثمارات المهمة في قطاعي الصحة والتعليم خياراً استراتيجياً قويا لاثمين الرسائل البشرية وبناء منظومات متكاملة ومنتجة لتعزيز سيادة بلادنا وخلق فرص الشغل والرفع من القيمة المضافة الوطنية.

ويشكل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني الهدف الرئيسي للتحويل الاقتصادي الذي تتوخاه الحكومة، كما يشكل توضيح الإطار التشريعي وتجويد مناخ الأعمال، خاصة من خلال التسريع بإخراج ميثاق الاستثمار الوطني، الأسس الحقيقية لضمان فعالية ونجاعة خطة التحويل الاقتصادي التي ستتبنها الحكومة.

وتشمل الإجراءات التي تعترف الحكومة إحداثها وضع قواعد واضحة ومستقرة، تضمن تكافؤ الفرص أمام جميع الفاعلين الاقتصاديين، بتجاوز الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تعرقل النمو السليم للاقتصاد، بالإضافة إلى تكريس دور هيئات المراقبة والتقنين وتعزيز استقلاليتها من أجل تنافسية أكبر، خاصة في القطاعات الإستراتيجية للدولة.

كما تلتزم الحكومة بتنفيذ سياسة استباقية لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، ويتعلق الأجراء الرئيسي في هذه السياسة بتحويل برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات، وتخفيض نقل المستخدمين، لفائدة النساء الناشطات أو الراغبات في ممارسة نشاط مهني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أثبتت الأزمة، كما أثبت اختبار استحقاقات الثامن من شتبر، على أن المغاربة على استعداد لمنح ثقتهم لمنظومة إدارية تنصدر فيها الدولة المعادلة الاجتماعية.

ولبلوغ هذا الهدف، ستوجه الحكومة مجهوداتها لتعزيز حكمة التدبير العمومي عبر تكريس شفافية الإدارة واعتماد المقاربة التشاركية حتى يساهم المواطنون في تدبير شؤونهم، مع تعزيز سبل محاربة الرشوة والمحسوبية والزيونية.

وستعمل الحكومة كذلك على سن إجراءات ملموسة تحسن ولوج المواطنين سواسية إلى الخدمات العمومية.

وفي سبيل تعزيز أثر الإجراءات الاجتماعية، تلتزم الحكومة بالرفع من الرقابة، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، من أجل تقييم صارم ومتواصل لنتائج السياسات الاجتماعية.

وتتحقيقاً لهدف بناء أواصر الثقة بين الإدارة والمواطنات والمواطنين، سنشتغل داخل الحكومة على خمسة محاور رئيسية:

1. تفعيل الهوية المتقدمة واللائحة الإداري؛
2. تقريب وتحديث الجهاز الإداري، مع تعزيز مراقبة جودة الخدمات الاجتماعية؛
3. تقليص الفوارق المحلية؛
4. تسريع وثيرة التحول الرقمي؛
5. تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي.

ويعد تقليص الفوارق المحلية، بين الحواضر من جهة والعالم القروي والمناطق الجبلية من جهة أخرى، ورشا ذات أهمية بالغة، حيث تعترف الحكومة بتجديد "برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمالية"، قصد مواصلة تنسيق جهود مختلف الوزارات والمؤسسات المركزية والمجالس الترابية المتدخلة في تنمية العالم القروي، من أجل تنفيذ السياسات العمومية التنموية بحكمة وفعالية والتفاني زمنية ومجالية.

وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، وحرصاً منها على مواصلة الإصلاح العميق للقطاع العام، ستعمل الحكومة على التسريع بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتنبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات.

وتفاعلاً كذلك مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الحالية، ستسعى الحكومة لضمان تناسق وتكامل وانسجام السياسات العمومية، وتبنيها، كما ستفتح في أقرب الآجال ورش إصلاح "المندوبية السامية للتخطيط"، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية ولماوكة تنفيذ النموذج التنموي.

هذه إذن هي الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعترف الحكومة تطبيقه، والتي تجدون تفاصيلها في وثيقة "البرنامج الحكومي"، تنفيذاً للتوجيهات

السامية التي حددها صاحب الجلالة نصره الله، وتفعيلا لمضامين النموذج التنموي واستجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات.

أخيرا، أود أن أؤكد على عزم الحكومة إقرار علاقتها مع الجهاز التشريعي بغرفتيه، في احترام تام لمبدأ فصل السلط، على أسس الحوار والشفافية والتنسيق المفتوح والمتواصل لتجاوز مختلف العقبات والصعوبات التي قد تواجه مسار تنفيذ مضامينه، مع الحرص الدائم على إعلاء مصلحة الوطن والمواطنات والمواطنين.

كما أن الحكومة عازمة على وضع أسس متينة لعلاقة يسودها الاحترام والحوار والقبول بالرأي المخالف والأخذ بالنقد البناء للمعارضة البرلمانية، مع فتح المجال أمامها للإضطلاع بأدوارها الدستورية من خلال تيسير ولوجها للمعطيات والملفات المتعلقة بتنفيذ السياسات العمومية، وذلك إيمانا منا بأن الارتقاء بالممارسة الديمقراطية يقتضي تواجد أغلبية تساند الحكومة ومعارضة تتحمل كل مسؤولياتها بتفان وإخلاص.

وإن الأزمة تمنحنا فرصة تاريخية لإرساء أسس دولة أكثر عدلا وقوة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

يحدونا طموح جماعي لتكون هذه الحكومة، التي تعبر عن إرادة شعبية قوية، عند حسن ظن جلالة الملك والشعب المغربي.

وندرك تمام الإدراك أن سبيل النجاح هو المقاربة التشاركية والتضامن والفعالية والجرأة ونكران الذات من أجل خدمة المغاربة والتسريع من وثيرة التنمية لتجاوز إكراهات المرحلة وتداعيات الجائحة.

وإن إدراكنا لحجم الطموحات التي يختزنها هذا البرنامج، لا يوازيه إلا ثقتنا بأن إرادة صاحب الجلالة وعزيمة الحكومة وتطلع المواطنين والمواطنات ومساندة البرلمان، سيجعل منه لا محالة برنامجا يحدث القطيعة في مرحلة حاسمة لتحقيق التغيير المنشود.

إنه برنامج الأمل، للخروج من الأزمة بنجاح، إنه ميثاق شرف نعقده مع المواطنين والمواطنات، ونحن نلتزم من خلاله بتعبئة كل القوى والطاقات الحية للبلاد، من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، وعلى رأسهم الهيئات النقابية وجمعيات المجتمع المدني، لإنجاح ما يعد بتحقيقه.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لهذه الأمة تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لمولانا أمير المؤمنين حامي الملة والدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وأقر عين جلالته بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.

شكرا السيدات والسادة البرلمانيين.

الشكر موصول لكل السيدات والسادة الحاضرين.

رفعت الجلسة.